هذا المعرف في المعنى كالنكرة يتأمل معاملة النكرة كثيرا نحو وصف بالجمل كقوله ٥ ولقد أمر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل سفارا على أن يجعل صفة الحمار وفيها الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على أن قوله لا يستطيعون صفة المستضعفين أو للرجال والنسا أو الولدان لان الموصوف وان كان بمنزلة التعريف فليس بشيء كذا في الكشاف وهو صريح في أن اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكر عن قريب وان كان اسما موصولا لا يصح هذا أيضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين نعمت عليهم لا توقيت فهو كقوله ٥ ولقد أمر على اللئيم يسبني فيصح ان تقع الفكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق وكلم أسامة مثلا فهو أيضا حقيقة مع انه يجاز قلت بل حقيقة انه لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد افادته منها وأنت اذا اطلقت المعرف على العلم المذكور من على الواحد فانما أردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة هو ليس بمستعمل الا فيما وضع له وستيقن هذا في بحث الاستعارة

وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة **الاستغراق** ٥ نحو **ان الانسان لفي خسر** اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض لا فراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثنا الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن كون تحققها ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لتجيء الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية تعين للأول

في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس المقصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها **كقولك ادخل السوق حيث لا تجد** في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما يطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد من قبل المطلق لا من قبل التقيد

باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في مفرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسدا موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على أصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة فانك اذا اطلقت رجلا في نحو ادخل السوق فانما اردت الحقيقة ولزم من ذلك التعدد ضمنا الا ترى انك لو قلت ادخل السوق وكلم رجلا عالما لم يكن الرجل العالم الذي أمرت بادخاله غير الرجل العالم الذي أمرت بتكليمه فتأمل

وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ بحرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذا لا خلاف للفظية بين التي اللام للماهية اضطروا الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى لا تكلفوا تكلفوا اما تكلفوا وجعلوا ما ذكرنا من تقدير كلامه ان نحو الضمير لما لم يوضع الا لمعين في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اذ لمن عوده الخ ومن ثم كان مطلق المعرف باللام كما يشير به ظاهر لفظ الايضاح وأكثر